اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدنيار
السمنت المقاوم	طن	٢٨٠٠٠٠
السمنت العادي	طن	٢٣٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

مؤشرات الفقر في العراق... واقع وتحديات

تعتبر مؤشرات الفقر بما تتضمنه من مؤشرات الإنفاق والدخل العائلي وتحديد مستويات المعيشة على مستوى الفرد والأسرة من الموضوعات المهمة التي تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وترتبط هذه المؤشرات بمدى التحسن في متوسط النمو في الدخل الفردي وانعكاسه على مستوى المعيشة، إضافة الى أهميتها في صعيد دعم عملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

ولاشك ان تغييراً في السياسات الاقتصادية الكلية او الاجتماعية سيترك آثاره الهامة على الأسرة وعلى الاحتياجات الفردية، مما سيعمل بدوره على الحد من حجم الفجوة في هذه المؤشرات، وبالتالي تقليل أثر الفقر وانعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ان العديد من الدراسات والبحوث التي تصدت لموضوعات الفقر ومؤشرات مستوى المعيشة، تناولت التصدي لجملة من المحددات والاهداف التي تؤطر هذا الموضوع، ومن بينها معرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكي السائدة، وأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت خلال هذه الفترة، وكذلك تقدير متوسط إنفاق الأسرة والفرد على السلع والخدمات وتحديد العوامل المؤثرة فيه، هذا إضافة الى الحصول على مؤشرات حول مستويات الاستهلاك والإنفاق العائلي التي يمكن ان تستخدم في تحليل التغيرات التي تطرأ على مستويات المعيشة، وأخيرا وليس آخرا دراسة المؤشرات التي تعكس مستوى الرفاه الاجتماعي وملكية الأسرة من السلع المعمرة وظروف السكن ومستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير مؤشرات مسح ميزانية الأسرة في العراق الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في أيلول-٢٠٠٥ إلى جملة مؤشرات تتعلق بالفقر ومتوسط الإنفاق والدخل العائلي وقد تبين ان متوسط إنفاق الأسرة الشهري على السلع والخدمات الاستهلاكية حسب فئات إنفاق الأسرة (٣٠٠٠٧٤) دينارا، في حين كان (٣١٢٢١٦) دينارا في الحضر و (٢٧٦٢٠٩) دنانير في الريف، أما الانفاق الشهري للأسرة على السلع غير الاستهلاكية (الرأسمالية) فقد بلغ (٣٣٥٦٠) دينارا، منه (٩٣٨٩) دينارا في الحضر و (٨٤٦٨٣) دينارا في الريف.

ومن خلال ملاحظة هيكل الانفاق، نجد ان نسبة الانفاق على المواد الغذائية بلغت (٤٦,٨٥٪) وهي أقل من نسبتها في السنوات السابقة، إذ كانت بحدود (٦١٪) في عام ١٩٩٣ و (٥٠٪) في عام ١٩٩٨، وتراوحت نسبة الانفاق على المواد الغذائية حسب فئات انفاق الاسرة ما بين (٧٢,٣٥٪) كحد ادنى و (١١,٨١٪) كحد أعلى، اي ان كلما ازداد دخل الاسرة وارتفع مستواها المعيشي، كلما قلت نسبة الانفاق الغذائي، أما نسبة الانفاق على مجموعة النقل البالغة (١٨,٥٥٪) مقارنة بالسنوات السابقة ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ فقد كانت (٥٪) و (٤٪) على التوالي، وارتباطا بذلك، فقد ارتفعت نسبة الانفاق على السلع والتجهيزات المنزلية البالغة (٩,٦٢٪) مقارنة بعام ١٩٩٣ الذي بلغ (٤٪).

وفيما يتعلق بمؤشرات الاسكان، نجد ان (١٠٪) من اجمالي عدد الاسر في العراق تعاني من الازدحام في منازلها موزعة بنسبة (٨٪) في الحضر و (١٦٪) في الريف، وان (٢٨٪) و (١٠٪) من الاسر في محافظتي واسط وميسان على سبيل المثال تعيش في مساكن غير دائمة، وان (١٤٪) من الاسر الريفية في نينوى تعيش في أكواخ، و (٢٠٪) من الاسر تعيش في انماط سكن بسيطة، مما تشير الى ظروف واوضاع سكنية غير مقبولة.

وتنطبق الحالة كذلك على العديد من المؤشرات المتعلقة بانخفاض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، وكذلك نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الادنى من استهلاك الطاقة الكهربائية والماء والخدمات البلدية والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والصرف الصحي وغيرها من المؤشرات التي تعكس حالة الانخفاض في مستويات المعيشة وانعكاساتها على مؤشرات الفقر في العراق، فعلى سبيل المثال نلاحظ ان المؤشرات المتعلقة باداء خدمات الماء والمجاري والصرف الصحي تحتاج الى العديد من الامكانيات من اجل رفع كفاءة اداء هذا القطاع وتحسين المؤشرات الخاصة به حيث التزمت الحكومة باستعادة المواصفات ومستوى اداء خدمات الماء والصرف الصحي التي كانت وموجودة قبل عام ٢٠٠٣ من خلال سعيها لتوسيع إمكانية الحصول على الماء بصورة دائمة، ومن بين المجالات المستهدفة لتحقيق ذلك وكأنشطة طارئة هو توفير صهاريج نقل المياه الى المناطق الاكثر حرمانا. كما جرى التأكيد على ديمومة الرقابة على نوعية المياه في عموم القطر وتوفير المستلزمات الكيمياوية لمعالجة المياه ومستلزمات جمع النفايات، خاصة وان السياسات المتبعة حاليا في مجال المياه والصرف الصحي تحتاج الى المزيد من التطور، والاخذ بعين الاعتبار الادارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي، ووقف الاستنزاف الجائر في استهلاك المياه الجوفية وتنمية الكوادر المحلية لتحسين إدارة وصيانة وتشغيل تلك المرافق وتطبيق اليات تؤدي الى ترشيد استهلاك المياه وتعزيز مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في هذه الانشطة.

ومن خلال ماتقدم يتضح وجود علاقة قوية بين هذه المؤشرات من جهة وانعكاساتها على الواقع الصحي والتعليمي والمعاشي من جهة اخرى، مما سيؤثر بدوره على تردي المستوى المعاشي وانعكاس ذلك على انخفاض كفاءة أداء العاملين في القطاعات الاقتصادية مما سيؤثر في زيادة رقعة حالة الفقر والحرمان والبؤس لعموم المواطنين وعند أخذنا حالة الانخفاض في اداء خدمات الماء والمجاري والصرف الصحي كمثال تتوضح لنا جملة الاجراءات والمتطلبات التي ينبغي اتباعها لرفع كفاءة الاداء في النشاط من خلال ما يلي:

١-توفير الدعم المالي والفني لخدمات المياه والمجاري والنفايات الصلبة للوصول الى مستوى ما قبل عام ٢٠٠٣ في بداية العام القادم وزيادة عدد المنتفعين من الماء الصالح للشرب بنسبة ٢٥٪ في المناطق الحضرية و ٣٥٪ في المناطق الريفية.

إضافة الى تخفيض الفقد في المياه بنسبة ١٥٪ وزيادة شمول الصرف الصحي بنسبة ٢٠٪ في المناطق الحضرية واعداد خطة للمدن لتوفير خدمات الماء والصرف الصحي في المدن الرئيسية وبناء الكوادر وتعزيز نظام الادارة.

٢-الاستمرار بجهود اعادة تأهيل وإنشاء وحدات جديدة لتصفية المياه في المناطق الحضرية والريفية وبما يؤمن التغطية الشاملة لمناطق العراق وتقليص التباين بين المناطق الحضرية من جهة وبين البيئة الحضرية والريفية من جهة ثانية.

٣-تامين مصادر المياه الخام المناسبة لجميع مناطق العراق.

٤-صيانة وتأهيل محطات الضخ وشبكات الصرف الصحي الحالية ورفع كفاءة أدائها.

٥-صيانة وتأهيل مشاريع وتصفية مياه الصرف الصحي العاملة حاليا من أجل الحصول على المواصفات البيئية المطلوبة للمياه المعالجة قبل طرحها الى نقاط التصريف حفاظا على سلامة البيئة.

٦-العمل على الحصول على الآليات المتخصصة المستخدمة في اعمال تنظيف وتسليك مجاري الصرف الصحي.

د.باتع خليفة الكبيسي*

*خبير ومدير قسم السياسات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

سوق العراق للاوراق المالية - النشرة اليومية - ليوم الاربعاء المصادف 4/1/2006

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	حجم الطلب السابق	حجم العرض السابق	اعلى سعر تم	ادنى سعر تم	سعر اول عرض بيع	سعر اول طلب شراء	عدد العقود المنفذة
قطاع المصارف											
مصرف فنادق ح	33422137	252233337	6.800	6.300	6.300	6.800	6.300	6.400	6.800	6.800	33
المصرف الاهلي	210453045	445044500	2.100	2.100	2.050	2.100	2.500	2.000	2.050	2.100	106
مصرف الاتحاد ح	33245234	135431333	3.900	4.000	4.000	3.900	4.100	3.900	4.000	4.100	22
مصرف التجاري العراقي ح	41350430	113333335	2.800	2.800	2.550	2.760	2.700	2.550	2.550	2.760	55
المصرف الاهلي ح	13375957	72415971	3.800	3.800	3.800	4.000	4.000	3.800	4.000	4.000	17
مصرف الائتمان ع	100000	2000000	20.000	20.000	20.000	20.000	20.000	20.000	10.000	20.000	1
مصرف دار السلام	33245	23732000	24.000	27.000	24.700	24.000	27.000	24.000	22.000	27.000	6
مصرف دلتا ح	13213234	25172000	2.500	2.500	2.460	2.400	2.500	2.400	2.460	2.500	15
مجموع قطاع المصارف	331233332	1357311131			FF 270	FF 160					313
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 6'.07 بنسبة تغير -3,54											
قطاع التأمين											
دار السلام للتأمين ح	355305	2131333	3.250	3.250	3.250	3.250	3.250	3.000	3.000	0.000	1
مجموع قطاع التأمين	355305	2131333			3.250	3.250					1
بلغ الرقم القياسي لقطاع التأمين 88.70 بنسبة تغير -5,72											
قطاع الاستثمار											
الوطنية للاستثمار السياحي ح	1500000	10025000	6.950	6.950	6.050	6.800	6.050	6.050	0.000	6.050	3
مجموع قطاع الاستثمار	1500000	10025000			6.050	6.800					3
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 07.128 استمر على الخسارة السابقة											
قطاع الخدمات											
بغداد للنقل البري	331450	3314500	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	0.000	10.000	5
الوطنية للاستثمار السياحي	10000	70000	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	6.000	7.000	7.000	1
المنصور للصناعة الحديدية ح	1433337	33333123	1.350	1.350	1.350	1.350	1.350	0.000	1.350	1.350	13
الخبة للمقاولات العامة	100733	382370	3.800	3.800	3.800	3.800	3.800	3.750	3.800	3.800	1
الخابية للنقل البري	238772	383318	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	0.000	3.000	3.000	1
مجموع قطاع الخدمات	1533234	7333034			20.000	29.150					27
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 89.610 انخفض عن الجلسة السابقة											
قطاع الصناعة											
الصناعات الصيدلانية ح	57772	111778	2.760	2.760	2.760	2.760	2.760	2.760	2.750	2.760	1
السلام والشرقاط ع	200000	320000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	3.950	4.000	4.000	3
[illegible] ح	4203333	11473241	2.700	2.250	2.700	2.250	2.700	0.000	2.250	2.250	37
المنصور الصناعي م	523532	1332235	3.100	3.100	3.100	3.100	3.100	3.000	3.100	3.100	3
[illegible] الصناعي م	243575	174276	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	3
الصناعات الالكترونية م	3243333	2432733	4.250	4.250	4.000	4.250	4.000	0.000	4.250	4.250	15
[illegible] م	1277233	2117222	1.880	1.880	1.880	1.880	1.880	0.000	1.880	1.880	4
الصناعية والدوائية م	723935	1397233	3.250	3.250	3.250	3.250	3.250	3.250	3.250	3.250	7
الالبسة الجاهزة م	21333	51273	2.400	2.400	2.400	2.400	2.400	0.000	2.400	2.400	1
المواد الانشائية الحديثة م	223332	233213	1.050	1.050	1.050	1.050	1.050	1.100	1.050	1.050	2
مجموع قطاع الصناعة	3433722	13333334			28.100	28.100					39
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 8,8'8 بنسبة تغير 2,13											
قطاع الفنادق والسياحة											
فندق فلسطين م	133353	3312753	65.000	65.000	65.000	65.000	65.000	0.000	65.000	35.000	2
مجموع قطاع الفنادق	133353	3312753			65.000	65.000					2
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 22.120 بنسبة تغير 23,75											
قطاع الزراعة											
الاهلية للانتاج الزراعي م	3134417	14251343	1.550	1.550	1.550	1.550	1.550	0.000	.550	1.550	2
مجموع قطاع الزراعة	3134417	14251343			1.550	1.550					2
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 88.885 بنسبة تغير 0,75											
المجموع العام للاسهم	557951577	1331373753			277.11	204.10					439
بلغ الرقم القياسي العام 42.995 عند النقطة -2.340 وبنسبة انخفاض 5.001 %											

عقب رفض أوكرانيا مقترحات بوتين

موسكو تقطع إمدادات الغاز عن كييف

موسكو/وكالات

رفضت أوكرانيا مقترحا روسيا بتسليمها الغاز بأسعار عام ٢٠٠٥ خلال الربع الأول من العام الجاري.

وقال المتحدث باسم شركة غازبروم الروسية سيرغي كوبريانوف إنه برفض كييف التوقيع على عقدلتوريد الغاز في عام ٢٠٠٦ فإن موسكو ستقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا في غضون ساعات وقد تم الاجراء فعلاً وأضاف كوبريانوف أنه نتيجة لاجتماع عقده الرئيس فلاديمير بوتين بالشركة كانت قد أرسلت غازبورم عقدا موقعا لتوريد الغاز إلى كييف لعام ٢٠٠٦ يتضمن كل شيء اقترحه بوتين بحيث يتم إمدادها بالأسعار القديمة في الربع الأول والتحول إلى الأسعار الأوروبية ابتداء من الربع الثاني. وأشار المتحدث إلى أن الرد الأوكراني جاء بالرفض بعد إمهال بوتين كييف حتى منتصف ليلة ٣١ كانون الأول للموافقة على اقتراحه.

وكان الرئيس الأوكراني فيكتور يوتشينكو قد صرح في وقت سابق بأن كييف وموسكو مستعدتان للتفاوض بشأن خلاف على سعر الغاز الطبيعي لكنه لم يشر إلى عرض الكرملين الانتقال إلى أسعار السوق بعد ثلاثة أشهر.

وقال يوتشينكو في بيان إنه لاحظ أن كلا من الطرفين يستمع للآخر مما يبين أنهما مستعدان للجلوس على طاولة المفاوضات للتوصل إلى قرارات مشتركة في مصلحة البلدين.

وتريد شركة غاز بروم التي تسيطر على قطاع الغاز الروسي منذ أسابيع أن تزيد التعريفة على أوكرانيا بمعدل أربعة أضعاف ليرتفع سعر الغاز من ٥٠ دولارا لكل ألف متر مكعب حاليا إلى ما بين ٢٢٠ و٢٣٠ دولارا ليتناسب مع أسعار السوق الدولية.

وتعتبر كييف أن هذا السعر غير مقبول وتريد زيادة تدريجية على مدى سنوات.

وبات هذا الخلاف موضع قلق لدى الاتحاد الأوروبي الذي يستورد من روسيا حوالي ربع وارداته من العالم. تمر ٨٠٪ منها عبر الأراضي الأوكرانية.

في الهم الاقتصادي

واخيراً تزامن رفع سعر المشتقات مع ازمات شحتها

انطلق دعاة رفع اسعار المشتقات النفطية من فرضية دور عامل رفع السعر في توفر تلك المشتقات، حتى اذا ما حققوا رسالتهم بالرفع القسري وتبني حملة دعائية بائسة تبشر العراقيين بأن الفقراء سينالون الفارق بين السعرين المنخفض البائد والمرتفع المفروض، بل ان وزارة النفط لم تتردد بالتباهي عبر اعلانها في انها بهذا الاجراء ضربت عصفورين بحجر، حين حققت مبالغ طائلة لصالح الفقراء وانجزت ما لم يكن بالحسبان اذ انحسر الزحام على محطات التعبئة الى النصف دون ان تقر بحقيقة مفادها انها صعدت وبشكل فاعل من اسعار السوق السوداء للمشتقات النفطية-والبنزين في مقدمتهاعندما افتعلت ازمة جديدة في بورصة البنزين المهرب الى الداخل بالشكل الذي أضحى من يحتاج عبوة صغيرة من تلك المادة لتشغيل مولدته الكهربائية يضطر لدفع ضعف ثمنها المعتاد في السوق السوداء، اما اصحاب المركبات فعليهم ان يفكروا بوسيلة اخرى لتشغيل مركباتهم.

ان ما يطالع الاجهزة التي امتلأت سعادة حين فرضت التسعيرة الجديدة ان تعجل في حل يلبي ابسط حقوق المواطن في انسيابية الحاجة المحورية التي تيسر غالبية متطلبات الحياة اليومية، وان تتجاوزقدر الامكان لعبة القط والفأر مع احتياجات الناس اليومية حين ادرك الجميع ان كل ماتعاقب من ازمات لم تعف باي شكل من الاشكال مسؤولية مؤسسات او اطراف بعينها في التخطيط المسبق لها والمهارة الفائقة في توقيت تنفيذها، خصوصاً ان الازمة الاخيرة التي اربكت حركة الشارع، تم توقيتها مع ذروة رفض العراقيين في كل مدنهم وقراهم لإجراء رفع الاسعار الذي اربك هو الاخر الواقع المعيشي للمواطن.

ان احزابنا الوطنية والبرلمان (المعطل) والتيارات والقوى الجماهيرية بكل قنواتها، معنية في التعبير عن رفض ما يتم فرضه بما يعرض اقتصادنا الوطني للضرر فضلاً عن انسيابية حياة المواطن اليومية والتي لا نحسد على مشاكلها حيث تؤكد كل الوقائع ان ما يجري انما يخدم مصالح اطراف معينة، ويلحق الضرر الفادح بعموم قطاعات شعبنا بل بمستقبل اجيالنا القابلة.

وندعو بحرارة إلى ان تنعقد ندوات حوار ومؤتمرات يدير توجهاتها، اضافة الى ممثلي قطاعاتنا الجماهيرية المسحوقة، المتخصصون بالشأن الاقتصادي من اساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث العلمية والاقتصادية المعنية لرسم الآفاق الكفيلة بادارة كل مرافقنا الاقتصادية الستراتيجية عبر اجراءات مسؤولة، بعيداً عن كل اساليب التجريب والوصفات الجاهزة ليكون شعبنا واقتصادنا الوطني بمأمن من المغامرات والاجراءات المرتجلة التي شهدناها ابان سياسات النظام السابق، ويبدو ان اطرافاً معينة تجرب الان اسلوباً مماثلاً في تعريض مقدرات شعبنا الاقتصادية للاضرار المباشر.

حسام الساموك

اما اصحاب المركبات فعليهم ان يفكروا بوسيلة اخرى لتشغيل مركباتهم